الجهاز المصرفي والاستثمار الخاص في اليمن
(الأداء – التحديات) وسبل المواجهة

د. عبدالله غالب المخلافي
رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية العلوم الإدارية
جامعة تعز

مقدمة:

يقوم القطاع المصرفي بدور مهم في الاقتصاد ويسهم بدرجة كبيرة في تطويره، وقد بينت الأزمات المصرفية التي شهدها العالم خلال العقدين الماضيين وخاصة منها أزمة دول جنوب شرق أسيا في النصف الثاني من التسعينات مدى انعكاس التطورات السلبية في القطاع المصرفي على الاقتصاد الوطني .

وقد خطت النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العالمية في أواخر القرن العشرين خطوات بعيدة نحو التحرر والانفتاح والمنافسة، وشهدت النظم الاقتصادية تحرير التجارة الخارجية والتدفقات الرأسمالية الكبيرة وثورة تقنية المعلومات وغيرها مما يعرف بمظاهر العولمة الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص فقد شهدت المصارف اتجاهاً نحو تحديث وتوحيد المعايير المنظمة للصناعة المصرفية الهادفة إلى تحقيق السلامة المصرفية وكذلك التحولات الكبيرة في التقنيات المتعلقة بالعمل المصرفي .

نعم يعيش العالم الآن عصراً جديداً يُعد التحرر الاقتصادي والتجاري من أهم علاماته ويُعد القطاع المصرفي من أكثر الأنشطة تأثراً بالتطورات العالمية وتلعب مؤسسات هذا القطاع دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتوافر لديها من قدرات على تعبئة الموارد المحلية واستخدامها بالطريقة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المقصودة منها. وقد تعاظم دور هذه المؤسسات في

ظل التطورات العالمية المعاصرة وامتد نطاق أعمالها المالية بصورة لم يسبق لها مثيل في ظل إزالة الحواجز بين الأسواق النقدية والمالية العالمية . بالإضافة إلى الحركة المتنامية للاندماج في الاقتصاد العالمي عموماً وفي القطاع المصرفي خصوصاً وتزايد موجة التكتل والتكامل وخلق الكيانات الكبيرة . هذا الأمر خلق واقعاً جديداً تحول معه عهد المنافسة من (موقع مناسب) تكسب فيه كل الأطراف قدر كفاءتها في استخدام مواردها واستغلال الفرص المتاحة لها إلى (منافسة صدامية) لا يقوى فيها على البقاء في السوق المصرفي من لم يستطع تكييف ثقافته وفكرة وموارده وتقنيته مع حقائق هذا الواقع الجديد .

إضافة إلى ما تقدم فقد شهدت نهاية عام 1997م حدثاً هاماً هو التوقيع في جنيف على الاتفاقية الدولية لتحرير تجارة الخدمات المالية والتي سيكون لها أثار هامة وجذرية على عمل الأجهزة المصرفية خلال الفترة المقبلة . لقد أصبحت الهيمنة في السوق المصرفي العالمي للمصارف التي تتمتع برؤوس أموال كبيرة ومراكز مالية متطورة، تقنيات عالية، كوادر بشرية مدربة ونظم إدارية وفنية عالية، الأمر الذي وضع المصارف في دول العالم الثالث – اليمن واحد من هذا العالم – أمام تحديات كبيرة يتطلب معها العمل على تبني برامج مكثفة لتوفيق أوضاعها المالية والإدارية والفنية لتصبح متمكنة من التكيف مع هذا الواقع ومواجهة التحديات الناجمة عنه .

والجهاز المصرفي اليمني مثله مثل بقية الأجهزة المصرفية في دول العالم الثالث والعربية منها على وجه الخصوص، يواجه الآن تحديات كبيرة بسبب التحولات الناتجة عن العولمة الاقتصادية عموماً والمالية خصوصاً، غير أنه يواجه أيضاً تحديات داخلية مصدرها الواقع الاقتصادي الداخلي بالإضافة إلى عناصر الضعف التي يعاني منها .

وفي ظل تنامي العولمة على كافة الأصعدة وبصفة خاصة على الصعيد المالي والمصرفي بعد زوال الحواجز بين الأسواق المالية والنقدية ودولية المعاملات المصرفية أصبح من الضروري المتابعة الكثيفة للتطورات العالمية الحديثة في القطاع أو الجهاز المصرفي والمالي بصفة خاصة والاقتصادي بصفة عامة ودراستها وتحليلها حتى يمكن استخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها في تطوير الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي والمالي سواء على المستوى المحلي أو الدولي خاصة وأن النظام المالي والمصرفي اليمني وفي بقية الدول النامية أصبح جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي والمصرفي العالمي

تهدف الورقة إلى الكشف عن واقع الجهاز المصرفي اليمني ومقومات الضعف والقوة إن وجدت وتحليل خصائص الجهاز المصرفي .

وفي ضوء ما سبق تطرح الورقة العديد من الأسئلة وتحاول الإجابة عليها، في مقدمة هذه الأسئلة: ما هو الجهاز المصرفي؟ ما هو المقصود بالعمل المصرفي؟ ما هو واقع ومستوى الأداء للجهاز المصرفي اليمني وما هي التحديات التي تواجه هذا الجهاز ؟ ثم ما هي البيئة المحيطة بالنشاط المصرفي والمالي في اليمن؟

منهجية البحث :

ومن ثم سوف تحاول الورقة الإجابة على هذه الأسئلة مستعينة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وتحليل البيانات والمعلومات المتاحة والمتعلقة بموضوع هذه الورقة، ولا تتجاوز حدود الدراسة نطاق الجهاز المصرفي اليمني خلال عقد التسعينات مع الإشارة إلى ما قبل تلك الفترة وبعدها كلما استدعت الضرورة ذلك .

تقسيم الدراسة :

تنقسم الدراسة إلى قسمين رئيسيين يتضمن القسم الأول التركيز على البيئة المحيطة بالجهاز المصرفي ثم واقع الأداء المصرفي اليمني، أما القسم الثاني فإنه يهتم بدراسة التحديات المستقبلية التي تفرض نفسها في الوقت الراهن على الجهاز المصرفي وينبغي العمل من أجل تهيئة البيئة المناسبة لذلك منذ الآن، بالإضافة إلى الخاتمة متضمنة الاستنتاجات والتوصيات، وقائمة المراجع .

القسم الأول
تطور الجهاز المصرفي

يعود إنشاء الجهاز المصرفي اليمني إلى أوائل الستينات، حينما أنشئ أول مصرف تجاري يمني تحت اسم البنك اليمني للإنشاء والتعمير، الذي أصبح أكبر مصرف تجاري ضمن المصارف التجارية العاملة في اليمن، ثم بعد ذلك نما الجهاز المصرفي ليشمل مصارف تجارية عديدة بالإضافة إلى البنك المركزي اليمني الذي أسس عام 1971م[1].

ويعتبر البنك اليمني للإنشاء والتعمير هو البنك التجاري الوحيد المملوك ملكية يمنية كاملة وتمتلك الحكومة غالبية رأسماله، بالإضافة إلى البنك الأهلي اليمني الذي كان بمثابة البنك المركزي في ما كان يسمى بالشطر الجنوبي قبل وحدة البلاد في 22 مايو 1990م . ويعد البنك الأهلي اليمني والبنك اليمني للإنشاء والتعمير من أكثر البنوك انتشاراً في محافظات البلاد المختلفة من خلال فروعهما المنتشرة التي تشكل (31) فرعاً للبنك الأهلي اليمني، (37) فرعاً للبنك اليمني للإنشاء والتعمير[2] . أما بقية البنوك فهي في معظمها فروع لبنوك أجنبية وبعضها أسس برأسمال يمني وأجنبي مشترك .

وفـــي النصف الثاني من السبعينات جرى تأسيس ثلاثة بنوك متخصصة، البنك الصناعي (1976م) حالياً تحت التصفية إن لم تكن قد تمت أصلاً . وبنك الإسكان (1978م) وبنك التسليف التعاوني (1979م).

ومـــن الملاحظ أن البنوك الإسلامية لم تدخل الخدمة المصرفية ضمن مكونات الهـــيكل المصـــرفي إلا فـــي العـــام 1995م بدءاً بظهور البنك الإسلامي للتمويل والاستثمار (1995م) ثم تبعة بنك التضامن الإسلامي

(1996م)، بـــنك ســـبأ الإســـلامي (1997م) . بالإضافة إلى البنوك التجارية الأخـــرى التي توالى ظهورها بعد ذلك بحيث وصل إجمالي عدد البنوك العاملة في اليمـــن فـــي عـــام 2000م ســـتة عشر بنكاً[3] . وإجمالي الفروع يصل إلى مائه وثمانـــية وســـبعون فـــرعاً[4]. مما يدل على استمرار الاتجاه نحو توسع الجهاز المصـــرفي اليمني نحو الانتشار الجغرافي – وأن كان بطريقة متواضعة – ليحقق أهداف السياسة الاقتصادية ولو بشكل متواضع أيضاً .

ولكـــن بمقارنـــة حجم الجهاز المصرفي اليمني في نهاية القرن العشرين مع نظـــيره المصري في مطلع الستينات من القرن العشرين نجد أن الجهاز المصرفي المصري في عقد الستينات يفوق حجم الجهاز المصرفي اليمني في نهاية 2000م حيث وصل عدد البنوك العاملة في مصر حينذاك 30 بنكاً يتبعها 450 فرعاً[5].

وكمـــا هـــو معـــروف يتكون الجهاز المصرفي بالمعنى العام من بنوك تجارية وبـــنوك غـــير تجارية أو بنوك متخصصة، ويقصد بهذا النوع الأخير تلك البنوك التـــي يكـــون عملها الرئيسي التمويل الزراعي أو الصناعي أو العقاري والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه نشاطها الأساسية . أما البنوك التجارية وينصرف إليها اصطلاح الجهاز المصرفي بمعناه الخاص، فهي مؤسسات ائتمانية غـــير متخصصـــة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو بعد أجـــل قصـــير، والتعامل بالائتمان قصير الأجل، كما تضطلع بكثير من أوجه نشاط

بـنوك الأعمـال فـي كثير من الدول كتقديم الائتمان طويل الأجل والمشاركة في المشروعات الصناعية .

وتتميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات الائتمانية بالقدرة على خلق الـنقود المصرفية أو نقود الودائع التي تتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات وتسوية المدفوعات . ومن هنا كان استئثارها بالاهتمام أولاً في مجال الدراسات المصـرفية والمـيل إلـى قصر اصطلاح الجهاز المصرفي عليها دون غيرها من البـنوك المتخصصة التي لا يختلف دورها في جوهرة عن دور مختلف مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية التي يقتصر نشاطها على التوسط بين المقرضين والمقترضـين ولا تتمتع بالقدرة على خلق النقود وأن جرى العرف على تسميتها بنوكاً[6] .

أمـا البـنك المركزي فيمثل جزءاً من السلطة النقدية والائتمانية في الاقتصاد التـي تتكون من البنك المركزي تشاركه وتشرف عليه وزارة الخزانة أو المالية، يوكل إليه تنظيم السياسة النقدية والإشراف على تنفيذها وفقاً للسياسة الاقتصادية الكلـية للدولـة، ويـتولى إصـدار البنكنوت وتقديم الخدمات المصرفية للحكومة والبـنوك، كمـا يـنوب عـن الحكومـة في إدارة وخدمة الدين العام وفي إدارة احتياطياتها ومراقبة الصرف الأجنبي.

وعـندما نقـول أن البـنك المركزي يمثل جزءاً من السلطة النقدية فإننا نعني بذلـك أن البنك المركزي لا يتمتع باستقلالية كاملة في معظم الدول النامية بما في ذلـك اليمـن وبالتالـي فإن صناعة السياسة النقدية في جزء كبير منها لايضعها البـنك المركـزي وإنما وزارة المالية بصفتها المؤسسة الأولى وصاحبة السلطة النقدية والمالية في المجتمع.

وفي كل الأحوال تعتبر الاستقلالية المنقوصة للبنك المركزي أحدى المشكلات التي تعيق البنك المركزي في ممارسة دوره النقدي وفقاً للمعايير النقدية بشكل خاص والاقتصادية بشكل عام بعيداً عن الاعتبارات الأخرى .

هيكل الجهاز المصرفي :

عادة ما يتكون الجهاز المصرفي لاقتصاد ما من البنك المركزي، والبنوك التجارية، وبنوك التنمية، وبنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة . ويتكون الجهاز المصرفي اليمني من ستة عشر بنكاً هي حصيلة جمع البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، والبنوك المتخصصة بالإضافة إلى البنك المركزي اليمني باعتباره المؤسسة النقدية للبلاد .

ويتفرع الهيكل المصرفي حسب طبيعة عمله إلى :

- مؤسسة نقدية : ممثلة بالبنك المركزي اليمني .
- مصارف تجارية : وعددها (10) مصارف منها أربعة بنوك مملوكة ملكية كاملة للأجانب، وستة بنوك مشتركة مع القطاع الخاص اليمني والأجنبي بالإضافة إلى الحكومة.
- المصارف أو البنوك الإسلامية: وعددها ثلاثة مملوكة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي.
- المصارف المتخصصة : وعددها اثنان وتعود ملكيتهما المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص (بالنسبة لبنك الإسكان) وبين الحكومة والتعاون (بالنسبة لبنك التسليف التعاوني الزراعي) .

وإذا كان هذا هو حجم الجهاز المصرفي اليمني في عام 2000م[7]، أي بعد مرور خمس سنوات على بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي في اليمن وما تضمنه ذلك البرنامج من تحولات جذرية في السياسات الاقتصادية الكلية عموماً والسياسة النقدية خصوصاً،فإنه يمكن القول بأن تطور الجهاز المصرفي لم يساير

الـــتطور الذي حدث في تلك السياسات الاقتصادية الجديدة التي انتهجتها اليمن مع مطلع العام 1995م،خاصة إذا ما عرفنا أن حجم الجهاز المصرفي اليمني في عام 1993م كان في حدود(13)مصرفاً وبإجمالي عدد فروع لايتجاوز(132) فرعاً[8].

وتعمل البنوك التجارية تحت مظلة القانون رقم 38 لسنة 1998م بشأن البنوك الـــذي لا تنطبق أحكامه على صناديق توفير البريد وغيرها من المؤسسات المالية التي يحددها البنك المركزي ويصدر بها قرار من مجلس الوزراء . بالإضافة إلى القانون رقم 21 لسنة 1996م الخاص بالمصارف الإسلامية .

أما بالنسبة للبنك المركزي فيعمل وفقاً للقانون رقم 21 لسنة 1991م ثم وفقاً للقانون رقم 14 لسنة 2000م بشأن البنك المركزي وقد أتى هذا الأخير بديلاً عن القانون رقم 21 لسنة 1991م .

وفـــي الحقيقة فإن القانون رقم 14 لسنة 2000م يعتبر نقلة نوعية في تاريخ البـــنك المركزي اليمني حيث أناط هذا القانون قيام البنك باوظائف الحديثة للبنوك المركزية بعد أن كان البنك يقوم بوظيفتي الإصدار وتنظيم حسابات الحكومة .

جدول رقم (1)

هيكل الجهاز المصرفي اليمني في نهاية عام 2000م

البنـــــــــك	تاريخ التأسيس	المركز الرئيسي	رأس المال المدفوع (مليون ريال)	ملكية رأس المال		عدد الفروع
				الجهة	النسبة	
1) البنك المركزي اليمني	1971	صنعاء	150	الحكومة	100 %	19
2) البنك اليمني للإنشاء والتعمير	1962	صنعاء	1.250	الحكومة	%51	37
				قطاع خاص	%49	
3) البنك الأهلي اليمني	1969	عدن	1.600	الحكومة	%100	31
4) بنك اليمن والكويت	1979	صنعاء	1.026	خاص	%100	4
5) بنك اليمن الدولي	1979	صنعاء	1.022	قطاع خاص	%75	5
				جنبي	%25	
6) البنك التجاري اليمني	1993	صنعاء	994	قطاع خاص	%90	8
				حكومي	%10	
7) يونايتد بنك ليمتد	1972	صنعاء	1.250	باكستاني	%100	2
8) البنك العربي المحدود	1972	صنعاء	1.447	أردني	%100	6
9) بنك أندو سويس	1975	صنعاء	1.304	فرنسي	%100	6
10) مصرف الرافدين	1982	صنعاء	60	عراقي	%100	1

11) البنك الإسلامي للتمويل والاستثمار	1995	صنعاء	1.082	قطاع خاص	%73.5	3
				أردني	%22	
				حكومي	%4.5	
12) بنك التضامن الإسلامي الدولي	1996	صنعاء	2.250	قطاع خاص	%96.7	11
				أجنبي	%3.3	
13) بنك سبأ الإسلامي	1997	صنعاء	1.159	قطاع خاص	%85	5
				أجنبي	%15	
14) البنك الوطني للتجارة والاستثمار	1998	صنعاء	1.193	قطاع خاص	%100	4
15) بنك التسليف للإسكان	1977	صنعاء	200	الحكومة	%97	2
				قطاع خاص	%3	
16) بنك التسليف التعاوني الزراعي	1982	صنعاء	293	الحكومة	%86.7	34
				التعاون	%13.3	

المصدر: البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي 2000م، صـ93، 94 .

ومن الملاحظ أن الجهاز المصرفي تأثر عبر مراحل تطوره المختلفة بالإطار التشريعي السائد . ففي الفترة ما قبل عام 1995م كانت تتجاذب نظام الحكم وجهات نظر عديدة، وفي أحسن الأحوال أصبحت معظم البنوك وحدات قطاع عام أو النسبة الغالبة في ملكيتها للحكومة . ثم كان لسياسة الإصلاح الاقتصادي أثرها على هيكل القطاع المصرفي من خلال السماح بتأسيس بنوك أجنبية

ومشـــتركة بالإضافة إلى السماح للمصارف الإسلامية التي كانت غائبة تماماً عن القطـــاع المصرفي، التي أدت في حقيقة الأمر إلى جذب مقدار كبير من مدخرات الأفـــراد والمؤسســـات الذيـــن كـــانوا يعـــزفون عن التعامل مع البنوك التقليدية لاعتـــبارات دينية واكتناز الفائض لديهم دون استفادة المجتمع والاقتصاد من تلك المكتـــنزات . وعلـــيه ارتفع عدد المصارف من 12 مصرف قبل عام 1995م إلى 16 مصرف بعد هذا العام، ومن المتوقع زيادة عدد المصارف خلال الفترة القادمة وخاصـــة مـــع تحســـن المـــناخ الاستثماري في اليمن وتوفير الضمانات الكافية للاســـتثمارات الخاصـــة محلية أو أجنبية، وذلك من خلال توقيع اتفاقيات أقليمية ودولـــية لضـــمان وحماية الاستثمارات الخاصة سواء في مجال المصارف أو في المجالات الأخرى .

فـــلا يـــزال القطـــاع المصـــرفي والاقتصاد بحاجة إلى إنشاء بنوك الاستثمار والأعمـــال أو فروع لبنوك أجنبية خاصة وأن هذه البنوك تقوم بعمليات من شأنها تجميع وتوليد المدخرات لتخصيصها في قنوات الاستثمار المختلفة في إطار خطط التنمـــية الاقتصـــادية التي تتبناها الدولة، كذلك يكون من مهامها تمويل عمليات التجارة الخارجية اليمنية، ولا يعد من بين أنشطة هذه البنوك قبول ودائع . كذلك لا يـــزال القطـــاع المصـــرفي بحاجـــة إلـــى إنشاء بنوك التنمية الصناعية بهدف الـــنهوض بالصـــناعة اليمنية بما في ذلك المساهمة في إقامة المنشآت الصناعية وإعـــداد الدراســـات الاقتصادية الخاصة بها والترويج لها لجذب الشركاء لتغطية رأس المـــال الضـــروري وكذلـــك الحال بالنسبة لبنوك التنمية الزراعية الذي من ضـــمن أولوياتـــه تخطـــيط الائتمان الزراعي والتمويل التعاوني ومتابعة برامجه والـــرقابة علـــى تنفـــيذه إلـــى جانب العمل على تمويل هذا الائتمان وتوفير كافة مســـتلزمات الإنـــتاج والقيام بجميع الأعمال المصرفية لخدمة أغراض الاستيراد والتصدير في مجال نشاط التنمية والائتمان الزراعي .

وإذا كـــان الجهاز المصرفي يعتبر جزءاً من سوق المال، فلا يزال (الكل) الذي هو عبارة عن سوق المال لا يزال غائباً، هل يمكن أن يستوي حال(الجزء) بغياب (الكـــل)؟ لا يمكن. إذاً سوق المال أمر هام بالنسبة للاقتصاد اليمني خاصة في ظل انخفـــاض معـــدل الادخار المحلي، ومن المنتظر عند القيام بإنشاء سوق المال- وبشكل سريع- أن يقوم بحشد وتعبئة المدخرات وتوجيهها إلى الاستثمارات وفقاً لأولويات وطنية ومجتمعية وسيكون المصدر الرئيسي لتمويل غالبية المشروعات التـــنموية وإجمالاً، وعلى الرغم من تنامي شبكة الوحدات المصرفية العاملة عبر أنحـــاء الجمهورية، إلا أن الكثافة المصرفية لا تزال منخفضة مقارنة بالمستويات العالمية (0.089)[9].

الأمر الذي يحتاج إلى زيادة أو التوسع في عدد الوحدات المصرفية العاملة .

النشاط المصرفي والبيئة المحيطة :

مر النظام المصرفي اليمني بفترات ثلاث مختلفة :

أ) فـــترة الاســـتقرار النقدي خلال عقد السبعينات وحتى نهاية النصف الأول من عقد الثمانيات .

ب) فترة التوسع النقدي 1986م - 1990م .

ج)وانـــتهى إلـــى فترة التضخم النقدي خلال الفترة منذ 1990م إلى مطلع العام 1995م حيث وصل معدل التضخم النقدي إلى الذروة .

ويمكـــن إضـــافة فـــترة أخـــرى تبدأ منذ العام 1995م وحتى الآن وهي فترة الإصلاح النقدي باعتباره جزءاً من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يطبقه اليمن بالتعاون والتنسيق مع صندوق النقد والبنك الدوليين .

إن دراســـة تطـــور النشاط المصرفي في اليمن خلال الفترة الماضية أمر لـــه أهميـــته عند تقييم النشاط المصرفي واتساق ذلك مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية .

وهنا لا يفوتنا الإشارة إلى أن الاقتصاد اليمني باعتباره اقتصاداً نامياً مثله في ذلك مثل غيره من الاقتصادات النامية، خضع لظاهرة الثنائية في عدة صور من أبرزها ما أرتبط بمستوى التقدم الفني السائد في طبيعة النشاط الاقتصادي ذاته، وبكيفية تنفيذ المعاملات وبأساليب تمويل النشاط الاقتصادي الرئيسي في الهيكل النقدي والمصرفي المصاحب لبيئة الاقتصادات النامية . وتتمثل الطبيعة الثنائية في مجال المبادلات في انتشار عمليات المقايضة والاكتفاء الذاتي علاوة على المعاملات النقدية ويؤدي وجود هذه الظاهرة إلى تركز أثر السياسة النقدية على النشاط المصرفي وجانب المعاملات النقدية فقط، الأمر الذي نتج عنه أضعاف تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي وأدى بالتالي إلى ضعف وتواضع النشاط المصرفي اليمني .

وتتضح ظاهرة الثنائية التمويلية في ظروف الاقتصاد اليمني من خلال قيام سوقين منفصلتين بالعملية التمويلية للأنشطة الاقتصادية يتسم السوق الأول بأنه سوق رسمي ومنظم ويشمل الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى، ويخضع نشاطه لتشريعات وقيود تنظيمية ومالية كما تتسم وحداته بالتخصص وتقسيم العمل .

أما السوق الثاني فهو غير رسمي ويخضع في سلوكه العادات والتقاليد ويضم مقرضي الأموال والمقرضين برهن إلى جانب التجار والأصدقاء والأقارب، ولا يخضع هذا السوق لأي قيود تنظيمية أو مالية في تكوينه أو ممارسته لأنشطته وتختفي فيه ظاهرة التخصص وتقسيم العمل، كما تتسم نظم حساباته بالبدائية والسرية المطلقة حيث لا تخضع حساباته للمدققين المعتمدين . وعليه يعمل هذا السوق على أضعاف التأثير المباشر للسياسة النقدية على القطاعات الاقتصادية التي يقوم هذا السوق بتمويل نشاطها نظراً لعدم خضوعه لقيود هذه السياسة من جهة وأضعاف النشاط المصرفي الرسمي من جهة أخرى .

وقد قدرت بعض الدراسات أن قيمة التعامل في هذه السوق يتراوح بين 2-2.5 مليار دولار أمريكي في السنة وأن هذه السوق تمول ما بين80 - 90% من إجمالي واردات اليمن، وتمثل التحويلات الخاصة بالمغتربين اليمنيين العاملين في الخارج المصدر الرئيسي لتزويد هذه السوق بالعملات الأجنبية (10).

كما يتقيد مجال وفعالية السياسة النقدية في اليمن بوجه عام بسبب انخفاض الدخول من جهة وارتفاع الميل للاكتناز وعدم انتشار البنوك في مختلف أرجاء البلاد من جهة أخرى، فلا تخدم المصارف أو البنوك سوى نسبة صغيرة من السكان كما يقل استخدام الشيكات في تسوية المدفوعات وذلك نظراً لانخفاض الوعي العام حيث لا يزال جزء كبير من المجتمع يعاني من الأمية (60%-65%) نسبة الأمية بين الذكور وترتفع النسبة بين النساء بحيث تصل وربما تزيد عن (70%) هذا من جهة ومن جهة أخرى فلا يزال الوعي المصرفي بين أفراد المجتمع متدنياً للغاية .

ولذلك فليس من المستغرب انخفاض نسبة نقود الودائع إلى عرض النقود على سبيل المثال في عام 1991م بحيث لم تتجاوز 8% من العرض النقدي، تراجعت إلى 6% عام 1995م . بالمقابل فإن نسبة العملة المتداولة في عام 1991م سجلت نسبة 54.3% من العرض النقدي، انخفضت إلى 48% في عام 1995م ثم استمرت في الانخفاض حتى وصلت إلى 41% في عام 1996م(11).

ويؤدي قيام التداول النقدي في اليمن أساساً على النقود المادية بسبب ضعف نمو الوعي المصرفي والعادات المصرفية إلى تواضع الوظيفة المصرفية للمصارف التجارية وتقييد قدرتها على خلق نقود الودائع والتوسع في الائتمان . إضافة إلى ما تقدم فإن ضيق نطاق الأسواق المالية والنقدية وضعف نشاطها كان ولا يزال يشكل سبب ونتيجة في نفس الوقت لقصور نمو الوعي والعادة المصرفية وتواضع النشاط المصرفي من جهة وإلى قلة التعامل بالأوراق التجارية

وعـدم استخدام أذون الخزانة وعدم صدورها إلا في أواخر عام 1995م من جهة أخرى، كما يرجع نقص أو ضيق نطاق الأسواق المالية إلى عدم انتشار الشركات المسـاهمة المفتوحة وانخفاض أو محدودية ما تصدره الحكومة والهيئات العامة والشركات المساهمة من أوراق مالية(12) .

جدول رقم (2)

بعض سمات النشاط المصرفي للفترة 1990م– 1995م(بالريال اليمني)

السنة	نصيب الفرد من الودائع الجارية	نصيب الفرد من شبة النقود	نسبة العملة المتداولة%	نسبة العملة المتداولة إلى عرض النقود%	نسبة العملة خارج البنوك إلى إجمالي الودائع%	سرعة تداول النقود
1990	976.0	1394.0	73.2	55.0	190.8	1.5
1991	1047.0	1485.0	74.2	54.9	202.7	1.6
1992	1350.0	1793.7	73.3	54.1	206.4	1.6
1993	1622.4	2167.3	76.5	58.2	243.1	1.6
1994	1913.5	2356.0	79.6	62.0	314.1	1.6
1995	2334.7	3067.0	78.7	48.0	280.6	1.8
متوسط	1.540.6	2.043.8	75.9	55.7	239.6	1.6

المصـــدر: تم جمع وتركيب بيانات الجدول بمعرفة الباحث من : البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، صنعاء، أعداد مختلفة .

ملاحظة :

- القـاعدة النقدية = النقود الاحتياطية وتشمل العملة المتداولة خارج الجهاز المصـرفي والودائـع الجارية لكل من المصارف التجارية والقطاع الخاص لدى السلطات النقدية بالعملة المحلية .
- سرعة تداول النقود = الناتج المحلي الإجمالي / النقود .

- تم احتساب نصيب الفرد من الودائع الجارية وشبه النقود على أساس أن متوسط عدد سكان اليمن خلال الفترة من 1990م – 1996م هو (15 مليون نسمة).

لقد تميز النشاط المصرفي اليمني خلال الفترة من 1990م – 1995م بضعف الكفاءة في جذب واستيعاب السيوله لدى أفراد المجتمع من جهة وقلة استخدام النظام المصرفي من جانب الأفراد من جهة أخرى . ومن مظاهر ذلك انخفاض نصيب الفرد من الودائع الجارية الذي وصل في المتوسط خلال الفترة إلى (1540.6) ريال يمني، وكذلك انخفاض نصيب الفرد من شبة النقود والذي لم يزد متوسطه عن (2043.8) ريال يمني (جدول رقم 2) .

ومما يؤكد ضعف ارتباط الجهاز المصرفي بأسلوب الإنفاق الفردي أن البيانات المتاحة في جدول رقم (2) تبين أن سرعة تداول النقود منخفضة خلال تلك الفترة حيث لم تتجاوز في المتوسط (1.6) .

بالإضافة إلى ما تقدم أن نسبة العملة المتداولة إلى عرض النقود سجلت في عام 1990م (55%) ثم وصلت إلى أعلى معدل خلال 1994م حيث سجلت نسبة (62%) بمتوسط قدره (55.7%) خلال الفترة من 1990م – 1995م .

وكذلك الحال بالنسبة للعملة المتداولة إلى القاعدة النقدية حيث سجلت نسبتها في عام 1990م ما يزيد عن (73%) ثم وصلت إلى أعلى نسبة (80%) عام 1994م وبمتوسط (75.9%) خلال الفترة 1990م–1995م . وهي في الحقيقة نسب عالية إذا ما قورنت بنظيراتها في الدول المتقدمة مصرفياً، وهذا يدل على عزوف الأفراد عن استخدام الخدمات المصرفية المتاحة التي يقدمها الجهاز المصرفي اليمني.

ومن جانب أخر فقد عانى الجهاز المصرفي أزمة سيولة من النقد الأجنبي خلال النصف الأول من عقد التسعينات بلغت ذروتها عام 1993م، حيث بلغ صافي الأصول الخارجية للبنك المركزي بملايين الريالات مبلغ (- 142.5) أي ما يساوي مبلغ (- 5.7) مليون دولار أمريكي بسعر الصرف التشجيعي (25) ريال للدولار، وهو موقف أقل بكثير جداً من أن يصل إليه بنك مركزي لبلد ما(13) .

ولم يكن حال البنوك التجارية مختلفاً كثيراً عن حال البنك المركزي فيما يتعلق بالأصول الخارجية فقد كان رصيدها خلال عام 1993م بالريال اليمني مبلغ وقدرة (6578.3) مليون ريال يمني أنخفض إلى (5731.1) مليون ريال، الأمر الذي قيد حركة البنوك التجارية وترتب على ذلك أزمة ثقة بين العملاء وسوق النقود في تلك الفترة، وقد كان لتلك المظاهر السلبية أبعاد أخرى تمثلت في الآتي(14) :

- قيام بعض المصارف بإغلاق عدة فروع لها في مختلف نواحي البلاد .
- عدم السماح بفتح مصارف جديدة .
- منع البنوك التجارية من تقديم التسهيلات الائتمانية بضمان الودائع بالعملات الأجنبية بهدف منع المضاربة ضد الريال اليمني.
- تقييد فتح الاعتمادات المستندية للاستيراد .
- تحويل جميع الحسابات المصرفية للمؤسسات العامة من البنوك التجارية إلى البنك المركزي بهدف تحسين وتفعيل الرقابة على المؤسسات العامة .

وفي فترة من الفترات كان أصحاب الحسابات في البنوك التجارية لا يستطيعون الحصول على ما يرغبون من سحوبات من حساباتهم نتيجة لأزمة السيوله التي عانى منها الجهاز المصرفي خلال الفترة 1993م – 1994م، مما أضطر الكثير إلى اختزان فئات النقد المختلفة في خزائنهم بدلاً من إيداعها في حساباتهم لدى البنوك(15).

أن مثل هذه البيئة المصرفية لا تساعد أبداً على جذب المدخرات وبنفس الوقت لا تساعد على الإقبال على الاقتراض من أجل مزيد من الاستثمارات نظراً لارتفاع درجة المخاطرة من وجهة نظر الممولين والمستثمرين على حد سواء .

جدول رقم (3)

بعض سمات النشاط المصرفي للفترة 1995م – 2000م بالريال اليمني

السنة	نصيب الفرد من الودائع الجارية	نصيب الفرد من شبة النقود	العملة خارج البنوك إلى عرض النقود %	العملة خارج البنوك إلى الودائع %	سرعة تداول النقود
1996	2130	6638	44.7	100.5	4.7
1997	2322	7765	42.5	91.2	5.3
1998	2368	9025	41.9	84.1	4.7
1999	2368	10123	44.0	87.9	5.5
2000	2948	13369	41.5	78.9	5.6
متوسط	2427.2	9384	42.9	88.5	5.2

المصدر : تم جمع وتركيب بيانات الجدول بمعرفة الباحث من البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة وبالذات تقرير عام 2000م، صـ85-89 .

ملاحظة :

تم احتساب نصيب الفرد من الودائع الجارية وشبة النقود على أساس أن متوسط عدد سكان اليمن خلال النصف الثاني من التسعينات (17 مليون نسمة).

من الواضح في الجدول رقم (3) تزايد نصيب الفرد من الودائع الجارية من سنة إلى أخرى وأن كانت هذه الزيادة متواضعة بحيث لم يزد معدل نموها خلال الفترة من 1996م – 1999م عن (9%) بينما سجلت أكبر نسبة نمو للودائع في

العام 2000م عما كانت عليه في العام 1999م حيث وصل معدل نموها إلى (24.5%) .

من جهة أخرى فإن نصيب الفرد من شبة النقود قد نما نمواً ملحوظاً حيث سجل في العام 1996م مبلغ وقدرة (6638) ريال يمني تزايد باستمرار حتى وصل إلى (13396) ريال أي بمعدل نمو بلغ 101.4% وهذا إنما يدل على انتشار المصارف وتنافسها على تحسين الخدمات المصرفية من جهة وتطور الوعي المصرفي والعادة المصرفية لدى أفراد المجتمع من جهة أخرى . على أنه لا يبدو أن زيادة نصيب الفرد من الودائع الجارية وشبة النقود قد عزز من الدور النسبي الذي تقوم به الخدمات المصرفية في المعاملات، إذ أن متوسط نسبة العملة خارج البنوك للتداول إلى عرض النقد استمر عند مستواه تقريباً خلال النصف الثاني من التسعينات دون اتجاه واضح للتناقص .

أما بالنسبة للعملة خارج البنوك ونسبتها إلى إجمالي الودائع فمن الملاحظ تناقصها سنة بعد أخرى وهذا يعني من جهة نجاح السياسة النقدية في اجتذاب المزيد من الودائع إلى الجهاز المصرفي، وتخفيض حجم العملة المتداولة خارج البنوك بهدف تخفيض معدل التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار من جهة أخرى . وهذا يعود في الأساس إلى نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي في جانبية النقدي والمالي، نقول ذلك لأن ألقاء نظره على مكونات الجدول رقم (2) للفترة من 1990م – 1995م وهي فترة ما قبل سياسات الإصلاح الاقتصادي ومقارنة ذلك مع مكونات الجدول رقم (3) للفترة من 1996م – 2000م وهي فترة ما بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، يتبين لنا مدى التغيرات الكبيرة التي تمت إيجابياً في متغيرات النشاط المصرفي وذلك يعود كما سبق القول إلى السياسة النقدية المتوازنة التي أتبعها اليمن منذ عام 1995م .

البيئة المحيطة :

في مطلع التسعينات وفي فترة سريان دستور دولة الوحدة أصدرت الدولة قانون الاستثمار رقم (22) ويعطي هذا القانون رؤوس الأموال المحلية والأجنبية الحق في الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما أنه منح امتيازات عديدة للمستثمرين مثل الإعفاءات الضريبية على واردات السلع الرأسمالية، والأرباح من 5-10 سنوات ... الخ وطبقاً لهذا القانون تم إنشاء الهيئة العامة للاستثمار كشخصية اعتبارية ولها ذمة مالية مستقلة تتبع رئاسة مجلس الوزراء(16) .

كما تم إجراء تعديلات لقانون الاستثمار من شأنها المزيد من الحوافز التشجيعية وبهدف جذب المزيد من الاستثمارات إضافة إلى إصدار التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار والهادفة إلى جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في اليمن . ومن جهة أخرى حمل المسئولين في اليمن وبالذات في الحكومة الحقائب الترويجية لمشروعات استثمارية في مختلف المجالات للمستثمرين في الخارج يمنيين وغير يمنيين وترافق مع ذلك الحملات الترويجية الداخلية بهدف جذب مدخرات القطاعات المختلفة للقيام بالاستثمار في اليمن بمختلف مناطقها . وأقيمت الندوات والمؤتمرات التي تناقش السياسات الاقتصادية الجديدة وبرنامج الإصلاح الاقتصادي تارة من قبل الحكومة وهيئاتها الرسمية وأحياناً من قبل القطاع الخاص، لكن دون جدوى ودون أدنى زيادة في حجم الاستثمارات بالشكل المتوقع في تلك الندوات والمؤتمرات، وظل الجميع يتساءل وخاصة في الجانب الرسمي لماذا بعد كل هذه التسهيلات والحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب، لم تترافق مع زيادة الاستثمار، والاقبال عليه ضمن البرنامج الاستثماري في اليمن ؟ ما الذي لم تفعله الحكومة حتى يقف

القطاع الخاص موقف متفرج من كل الإجراءات التشجيعية التي قامت بها الحكومة ؟

لكن علينا أن نعي جميعاً عدم الخلط بين التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار وبين (مناخ الاستثمار) فوجود الأولى لا يعني وجود الثاني بالضرورة وأن كانت جزءاً منه، والمناخ الاستثماري يعني : مجموع الأوضاع والظروف المؤثرة في تدفق رأس المال المحلي والأجنبي وتوظيفه، وتشمل هذه الأوضاع والظروف المؤثرة الوضع السياسي والاقتصادي ومدى ما يتسم به من استقرار، والتنظيمات الإدارية العامة والنظم القانونية والاقتصادية والأمنية والقضائية المطبقة والإجراءات المرتبطة بأدوات السياسة الاقتصادية[17].

وبقراءة موضوعية لعقد التسعينات يمكن رصد ظاهرتين هامتين :

الظاهرة الأولى : اضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية وعدم استقرارها مما نتج عنه عدم استقرار حتى الأساس التشريعي للسياسة الاقتصادية .

الظاهرة الثانية: أن السياسات الاقتصادية الجديدة التي تعتمد إلى حد كبير على نظام السوق في إدارة النشاط الاقتصادي لم تكن كافية لطمأنة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في ظل عدم توفر المناخ الاستثماري الملائم وفي ظل اعتبارات مختلفة منها القدرة الاقتصادية المتنوعة للدول المضيفة للموارد المالية في المنطقة العربية وخارجها مع تطور وتقدم المؤسسات والأسواق المالية والمصرفية وتنوعها وتواجد أدوات مالية بخصائص ومميزات وحوافز مختلفة . كل هذه العوامل مجتمعة شكلت قوة جذب كبيرة للفوائض المالية والاستثمارات المتنوعة بينما شكلت البيئة اليمنية بيئة طاردة للاستثمارات[18].

إضافة إلى ما سبق هناك عوامل ومحددات مؤسسية تتمثل في الإجراءات غير الكافية للحفاظ على النظام والقانون وحماية الحقوق وخوف القطاع الخاص المحلي والأجنبي من عمليات السطو والمصادرة والدخول في متاهات الفعل ورد

الفعل مع أطراف مجهولة . هذه العوامل والمحددات لا ترتبط بمشروع معين وانما ترتبط بمستوى الاقتصاد القومي وهذا يعني أن الأضاء عليها لا يتم من خلال المعالجات على مستوى المشروع وإنما هذه المحددات تؤثر بطبيعتها في الاقتصاد القومي كله، وتؤدي كذلك إلى صعوبة عمل المشروعات الاقتصادية وأدائها حتى مع توقع معدل عائد كبير على رأس المال، فالفشل في منع أو الحد من تهديد الكيانات والأشكال الأخرى لمخالفة وتحدى وتجاوز النظام والقانون يؤدي إلى إعاقة الطلب المحلي والخارجي على الاستثمار وينتج عن ذلك تبديد الموارد والعزوف عن الاستثمار والنزوح إلى الخارج[19].

أمام كل هذه المحددات والعوائق لايفوتنا القول أن هناك جهوداً كبيرة بذلت ولا تزال الجهود تبذل لتحسين مناخ الاستثمار في اليمن، إلا أنها حتى الآن على الأقل من وجهة نظر المستثمر – لم تشكل قوة جذب مقنعة وكافية للمستثمر المحلي والأجنبي في ظل المعوقات التي تسود مناخ الاستثمار وخاصة إذا ما أخذ المستثمر في اعتباره المناخ الاستثماري في بعض الدول المجاورة وهو فاعل ذلك لا محالة.

ولا يزال غياب سوق المال (البورصة) بأدواته المالية المتطورة وتقنيات المعلومات وأساليب التداول الحديثة يشكل عاملاً سلبياً في مجال عمل الجهاز المصرفي، هذا الغياب للبورصة قد أفقد النظام المصرفي مقومات الوساطة المالية الفعالة التي تعمل على تعبئة المدخرات الصغيرة والكبيرة وتهيئتها لتمويل التوسع المتوقع في نشاط القطاع الخاص خاصة بعد انسحاب الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي وإفساح المجال أمام القطاع الخاص لقيادة عملية التنمية .

وفي ظل تواضع القدرات والمراكز المالية للمصارف العاملة في السوق النقدي اليمني، فإن وجود سوق المال يشكل ضرورة تنموية ملحة كونه يعمل على تجميع الموارد المالية من الأفراد والمؤسسات وتوجيهها للاستثمار في

القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية وهو ما يمكن أن نطلق عليه (كفاءة سوق المال في تخصيص الموارد) بين القطاعات الاقتصادية والمجالات الاستثمارية المختلفة .

الأداء المصرفي في عقد التسعينات :

استهدفت إجراءات الإصلاح المالي التي تبنتها الحكومة اليمنية مؤخراً العمل على رفع كفاءة أداء القطاع المصرفي ، وعلى الرغم من مرور ما يزيد على سبع سنوات منذ بداية الإصلاحات المالية والنقدية كمرحلة أولى من مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادي في اليمن الذي بدأ مع مطلع العام 1995م ، إلا أن القطاع المصرفي لا يزال أداءه متواضعاً ولا يزال يعاني من ضعف وهزال الخدمات المصرفية التي يؤديها حتى الوقت الراهن ، فلا تزال درجة المنافسة بين الوحدات المصرفية متدنية الأمر الذي ينعكس سلباً على أداء القطاع المصرفي وارتفاع تكاليف الوساطة المالية وفي المقابل فقد استهدفت الإجراءات الحكومية تدبير الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات ، من خلال تحويل النقود إلى ودائع ، التي تتحول بدورها إلى قروض وسندات وأوراق مالية تمول الثروة التي تنتج السلع والخدمات الأمر الذي يمكن الاستدلال علية باستخدام مؤشر (التعميق المالي) ويقصد بالتعميق المالي (زيادة أو تراكم الأصول المالية) بمعدل يزيد على نمو الأصول غير المالية في المجتمع .

جدول رقم (4)

تطور التعميق المالي للقطاع المصرفي خلال الفترة (91 – 2000م)

السنة	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
الناتج المحلي الإجمالي(1)	150986	192047	238332	306404	511058	736385	888808	849321	1132619	1379812
إجمالي الودائع(2)	32034	35933	41523	87199	98045	119824	139160	165979	189845	249796
نسبة (2): (1)%	21.2	18.7	17.4	28.5	19.2	16.3	15.7	19.5	16.8	18.1

المصدر : تم تجميع وتركيب بيانات الجدول بمعرفة الباحث من : –

– البنك المركزي اليمني التقرير السنوي لعام 1995م ص92 (الودائع من عام 91–94) .

– البنك المركزي اليمني التقرير السنوي لعام 2000 ص89 (الودائع من عام 95–2000)

– الجهاز المركزي للإحصاء –كتاب الإحصاء السنوي لعام 2000 ص389(بيانات الناتج المحلي الإجمالي).

واستناداً إلى تطور نسبة الودائع لدى الجهاز المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي(جدول رقم 4) يمكن استنتاج انخفاض درجة التعميق المالي في الاقتصاد اليمني خلال عقد التسعينات الأمر الذي يشير إلى اختلال الأداء المالي للقطاع المصرفي اليمني ، خاصة إذا ما عرفنا أن هذا المؤشر في بعض الدول العربية يتراوح بين 40./. وما يزيد قليلاً على 80./. – مصر

علـــى ســـبيل المـــثال – خـــلال الفترة من 1980-1998م[20] 90. /. على مســـتوى الدول العربية ككل[21]. بالإضافة إلى ما تقدم فإن الجهاز المصرفي اليمني عانى ولا يزال يعاني من اختلالات هيكلية التي تنعكس في عدم وجود المنافســـة بين الوحدات المصرفية ، وتركز المساهمات في السوق ، وتجزئة الأنشـــطة المصـــرفية ، وضعف جودة المحافظ الاستثمارية وسيطرة القطاع العام على هيكل الملكية حيث تملك اكبر مصرفان تجاريان ما يزيد عن 65./. من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي[22].

جدول رقم (5)

بعض مؤشرات أداء القطاع المصرفي للفترة (1991-2000) (ملايين الريالات)

السنة	(1) إجمالي الودائع	(2) العملة المتداولة خارج البنوك	(3) نسبة % (2) الى (1)	(4) حجم القروض والسلفيات	(5) نسبة (4) إلى(1)	(6) الاحتياطيات	(7) الأصول	(8) نسبة (6) إلى(7)
1991	32034	45161	141	12768.4	39.9	1442.8	49442.7	2.9
1992	35933	55531	154.5	14039.0	39.1	1564.6	54487.2	2.9
1993	41523	79019	190.0	16183.3	39.0	1996.6	63440.9	3.1
1994	87199	111006	127.3	27579	31.6	2829	156992	1.8
1995	98045	129114	131.7	35985.5	36.7	4601	178147	2.6
1996	119824	120477	100.5	31377.4	26.2	6668.8	179252	3.7
1997	139160	126904	91.1	70705.0	50.8	10761.7	191487	5.6
1998	165979	139668	84.1	82235.0	49.5	17615.5	212059.2	8.3
1999	189845	166924	87.9	91788.2	48.3	18766.6	242146.2	7.8
2000	249796	197123	78.9	118717.0	47.5	19454.4	310585.1	6.3
متوسط	—	—	118.7	—	40.9	—	—	4.5

المصدر : تم تجميع وتركيب بيانات الجدول بمعرفة الباحث من :

– البنك المركزي اليمني –التقرير السنوي أعداد 1995صـــ92,2000م صـــ88.

يوضح لنا الجدول رقم (5) بعض مؤشرات كفاية رأس المال ، وجودة الأصول (مخصصات القروض / الأصول) لدى القطاع المصرفي خلال الفترة من 1991-2000م، ومنة يتبين لنا ما يلي :-

أولاً: ارتفاع نسبة العملة المتداولة خارج البنوك إلى إجمالي الودائع . في عام 1991م كانت نسبة العملة المتداولة إلى الودائع (141./.) تزايدت خلال الأعوام التالية حتى وصلت إلى أعلى نسبة لها في عام 1993 ما قيمتها (190./.) ، ثم بدأت بالتراجع ابتداء من عام 1996م كثمرة طبيعية للإصلاحات الاقتصادية عموماً والإصلاحات النقدية خصوصاً وأتباع البنك المركزي سياسة نقدية هدفت إلى تشجيع التعامل مع الجهاز المصرفي من جهة وتخفيض معدل التضخم من جهة أخرى وأتباع وسيلة إصدار أذون الخزانة كأداة من أدوات السياسة النقدية للوصول إلى تحقيق تلك الأهداف. وارتفاع نسبة العملة المتداولة خارج البنوك إلى إجمالي الودائع يعني أن معظم المبادلات الاقتصادية وتسوية المدفوعات تتم خارج نطاق البنوك التجارية ، أي أن قدرة الجهاز المصرفي على امتصاص السيولة النقدية ضعيف للغاية خاصة إذا ما عرفنا أن متوسط نسبة العملة المتداولة خارج البنوك إلى إجمالي الودائع خلال الفترة من 1991م – 2000م أكبر من الواحد الصحيح (118.7%).

ثانياً : وفيما يخص حجم أو إجمالي الاقتراض ونسبته إلى إجمالي الودائع فنلاحظ تدني هذه النسبة بحيث لم تتجاوز 40./. للفترة من 91-96 ولا تختلف النسبة كثيراً في المتوسط للفترة من 91-2000 حيث لم تتجاوز (40.9./.) بينما الحدود المعتادة الإيجابية لهذه النسبة عادة تتراوح بين (65./.-75./.) وهذا المؤشر يعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة

الجهـــاز المصـــرفي في قدرتة على تمويل البرنامج الاستثماري من خلال تحويل الجزء الأكبر من الودائع إلى الاستثمار والعكس صحيح .

وانخفـــاض هذا المؤشر في الجهاز المصرفي اليمني دليل آخر على ضـــعف أداء الجهـــاز المصرفي في تحويل الودائع إلى استثمارات ، وهذا يرجع – من وجهة نظرنا –إلى عوامل ومحددات عديدة لعل أهمها: ارتفاع ســـعر الفـــائدة وتركـــز البـــنوك التجارية في المدن الرئيسية وغيابها في مـــناطق الأرياف وارتفاع درجة المخاطرة في منح القروض نظراً لاختلال أجهـــزة القضـــاء وعدم قدرتها على الفصل في المنازعات التي تنشا بين البنوك والمتعاملين معها وبالتالي يؤدي هذا إلى ارتفاع مخصصات الديون الرديئة لدى القطاع المصرفي ، وبظهور أذونات الخزينة لجأت البنوك إلى اســـتثمار جـــزء مـــن مواردهـــا المالية في شراء أدوات الدين العام ذات النوعـــية العالـــية والمخاطـــرة المنعدمة باعتبار هذا الاستثمار في أذون الخزيـــنة أفضـــل مـــن مـــنح التسهيلات الائتمانية نظراً للمخاطر السابق الإشارة إليها .

ثالـــثاً: بالنسبة لموضوع الإحتياطات التي تحتفظ بها البنوك ونسبتها إلى إجمالي الأصـــول المالـــية باعتباره مؤشراً هاماً يتم من خلاله قياس كفاءة البنوك الـــتجارية في استخدام مواردها المالية في أنشطتها المختلفة وخاصة في مجـــال الإقـــراض للجمهـــور بهدف الاستثمار أو القيام بالاستثمار بشكل مباشر وبما لا يتعارض مع قانون البنوك ، وأن هذا المؤشر يكون ايجابياً عـــندما تـــنخفض نسبة الأحتياطات إلى الأصول والعكس صحيح . بمعنى آخـــر كلمـــا زادت أو ارتفعت نسبة الاحتياطيات إلى الأصول دل ذلك على عـــدم كفـــاءة البـــنوك في استخدام مواردها وأصولها المالية واستثمارها

الاستثمار الأفضل والعكس هو الصحيح أي أنه كلما انخفضت نسبة الاحتياطيات إلى إجمالي الأصول المالية للبنوك دل ذلك على قدرة البنوك على استخدام مواردها المالية بشكل أفضل . وبالرجوع إلى الجدول العمود رقم (8) نلاحظ أن نسبة الإحتياطات إلى الأصول ليست منخفضة فنجدها في عام 1991 في حدود(3./. تقريباً) ثم سجلت معدلات كبيرة بدءاً من عام 1996 حتى نهاية عام 2000م ، ويعزي الارتفاع في السنوات الأخيرة إلى تراكم الكتلة النقدية لدى البنوك من جهة وثبات الأصول من جهة أخرى

وأجمالا يمكن القول بأن انخفاض مستوى أداء البنوك في الجهاز المصرفي اليمني يرجع في نظر الباحث إلى محددات متعلقة بالسياسة النقدية التي لا تزال تمارس دوراً مباشراً في إدارة مكونات السياسة النقدية بدءً من إعطاء المتغيرات النقدية حرية التفاعل وفقاً لآليات العرض والطلب في السوق النقدي ، هذا من جهة ، وإلى محددات خارج السياسة النقدية تتمثل في المعوقات المؤسسية للبنوك وتركزها في المدن الرئيسية وغيابها في الأرياف ومحدودية الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية في سوق النقود والسوق المالي غير المنظم من جهة ثانية ، وإلى محددات متعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية اوما يمكن أن يطلق علية بالمناخ الاستثماري بشكل عام وعدم ملائمته لتطور نشاط المصارف والخدمات المصرفية من جهة ثالثة .

واستناداً إلى نتائج تقييم (مؤسسات التقييم الدولية) يشير أحدث تقارير التقييم الصادر عن مؤسسة MOODYS إلى أن الأداء المالي للقطاع المصرفي في الدول العربية يتسم بالضعف باستثناء بعض الدول العربية (دول مجلس التعاون الخليجي والأردن ولبنان ومصر وتونس) يتسم أداء أجهزتها المصرفية

بأنـــه (متوسط) حيث يأخذ الدرجة (D) ، على أن التقييم يتراوح بوجه عام بين الدرجـــة (A) التي تشير إلى أعلى مستوى لأداء الوحدات المصرفية بينما تشير الدرجة (E) إلى أدنى مستوى للأداء (نوفمبر 2000م) (23) .

جدول رقم (6)

حجم الائتمان للقطاع الخاص والحكومة

السنة	سعر الفائدة	ائتمان القطاع الخاص % من إجمالي الائتمان المحلي	ائتمان الحكومة % من إجمالي الائتمان المحلي
1996	35-27	-	-
1997	21-15	17.6	81.0
1998	20-14	17.5	81.9
1999	28-22	23.0	79.9
2000	20-13	54.0	45.3
متوسط	24.8-18	% 28	% 72

المصدر: تم احتساب النسب من البنك المركزي اليمني – التقرير السنوي اعداد مختلفة .

مـــا يلاحظ في هذا الجدول أن مستويات أسعار الفائدة مرتفعة جداً على الرغم مـــن أن الاقتصاد يمر بحالة كساد ، ومن غير المقبول استمرار هذه المستويات لأســـعار الفـــائدة وكان من المتوقع – ولا يزال – أن يتم مراجعة معدلات أسعار الفائدة في حدودها الدنيا والعليا حتى تشكل عامل جذب للمستثمرين الراغبين في الاقـــتراض مـــن الجهـــاز المصـــرفي واستخدام أسعار الفائدة التفضيلية مرحلياً لهدفين:

الأول : تحريك الاقتصاد اليمني من ركوده .

الثاني : استغلال الكتلة النقدية المتراكمة لدى الجهاز المصرفي وذلك في بعض القطاعات الاقتصادية مثل السياحة – الثروة السمكية – الغاز– الزراعة – والتصدير.

هذه المعدلات المرتفعة لأسعار الفائدة شكلت عامل طرد وبالذات للقطاع الخاص الراغب في تمويل مشروعاته اعتماداً على الجهاز المصرفي نظرا لارتفاع تكلفة الاقتراض من جهة وارتفاع درجة مخاطر الاستثمار في البيئة الاقتصادية اليمنية من جهة أخرى ، الأمر الذي أدى بدوره إلى :-

- اتجاه بعض المستثمرين لإيداع ما لديهم من فائض في البنوك أو شراء أذون الخزانة وتحقيق عوائد ثابتة بعيدة عن أية مخاطر .
- هجرة البعض الآخر من رؤوس الأموال إلى خارج الحدود اليمنية .

والبنوك من جهتها أيضا اتجهت إلى الاستثمار في أذون الخزانة هروباً من المخاطر التمويلية وترتب على ذلك كلة مزيد من ركود الاقتصاد اليمني .

والجدول رقم (6) يوضح لنا حجم الائتمان المقدم من للقطاع الخاص الذي يشكل نسبة ضئيلة جداً بمقارنتة مع ائتمان الحكومة فنجد أن حجم ائتمان القطاع الخاص في المتوسط لا يتجاوز 28./. للفترة من 1997–2000م بينما ائتمان القطاع الحكومي 72./. وهذا شكل بدوره عامل آخر من عوامل الطرد لاستثمارات القطاع الخاص وهو ما يمكن أن يطلق عنية مفهوم (الإزاحة Crowdingout) فالدولة بحكم إدارتها للنشاط الاقتصادي واستخدامها للسياسة المالية (فرض الضرائب – الإنفاق العام) وحصولها على نصيب الأسد من إجمالي الائتمان المحلي قد أزاحت القطاع الخاص وشكلت منافساً قوياً له .

القسم الثاني
التحديات المستقبلية التي تواجه العمل المصرفي

أولت السلطة النقدية والمصرفية اهتماماً متزايداً بتطوير وإصلاح وتحرير القطاع المصرفي انطلاقاً من الدور المهم الذي يلعبه هذا القطاع في تعبئة المدخرات والرساميل الخارجية وتعزيز النمو الاقتصادي. فقد أثبتت التجارب العملية أن نجاح الإصلاحات الكلية والهيكلية وقدرة الاقتصاد على التصدي للصدمات الخارجية غير المتوقعة مرتبطة إلى درجة كبيرة بإصلاح القطاع المصرفي نظراً لمساهمته الكبيرة في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار.

وقد شملت المكونات الأساسية للإصلاحات المصرفية في المراحل الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وقف العمل بسياسات الكبح المالي والمصرفي بما في ذلك إزالة كافة الضوابط الإدارية على أسعار الفائدة وهيكل الأصول بالإضافة إلى البدء بالتحول نحو أدوات التحكم النقدي التي تستند على عوامل وآلية السوق، وفي المرحلة التالية أصبحت إعادة تأهيل المصارف تمثل حجر الزاوية في الإصلاحات المالية والمصرفية في ظل الدور المسيطر الذي يقوم به القطاع المصرفي في حشد الموارد .

وقد تمكنت السلطة النقدية خلال السنوات السابقة من قطع شوط كبير في الإصلاحات المالية تضمنت إدخال تعديلات على الأطر القانونية والرقابية التي تحكم أعمال المصارف وفتح هذا القطاع وإعادة رسملته وتحرير النشاط المصرفي وتقليص مساهمة الحكومة في رأس مال المصارف وتعزيز مراكزها المالية ... الخ، ولكن وفي ظل التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية والمالية العالمية لا يزال هناك الكثير من الترتيبات والإجراءات المطلوب القيام بها باتجاه إعادة هيكلة استراتيجياتها وسياساتها التطويرية على كل المحاور من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها تلك التطورات وإدارة التحديات وإدارة

الأزمات بما من شأنه زيادة فرص النمو والربحية . وعلى الرغم من أن الكثير قد تم تحقيقه على هذه الأصعدة إلا أن نقاط ضعف عديدة ما زالت قائمة، والتحديات كبيرة . هناك تحديات مصدرها التطورات التي ترتبط بالأسواق العالمية والتغيرات التقنية الباهرة وما يترتب على ذلك من تغييرات كبيرة في طبيعة وهيكل وأداء الصناعة المصرفية العالمية . وهناك تحديات تتصل بالمنطقة وأوضاعها حيث إجمالي رأس المال المهاجر من المنطقة العربية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي يصل إلى مستوى يفوق مستواه في أي منطقة أخرى (حجم الأموال العربية المهاجرة تزيد عن ألف مليار دولار أمريكي).

هناك حاجة ملحة لتقوية وتطوير النظام المصرفي حتى يتمكن من دعم التغييرات الاقتصادية الهيكلية في الفترة القادمة ومن الاستجابة للمطالب المتغيرة للقطاع الخاص ولأن يكون في وضع يمكنه من التعايش والمنافسة في ظل اقتصاد عالمي سريع التطور تحكمه اتفاقية تنظيم التجارة العالمية واتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية .

ولكي تكون إصلاحات النظام المالي والمصرفي ناجحة يجب أن تكون جزءاً من استراتيجية أكثر شمولاً للتغيير الاقتصادي والهيكلي تهدف إلى دفع الاقتصاد في طريق معدلات أعلى من الادخار والاستثمار والنمو . كما أن عملية تقوية النظام المالي والمصرفي وإنشاء وتطوير السوق المصرفي على المستوى الوطني – كحد أدنى – تتطلب توافر الشروط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الضرورية لتحقيق ذلك ولن يكون مجرد إصدار التشريعات والقوانين – وأن كان ضرورياً – أمراً كافياً في هذا المجال، كما أن الفشل في تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية السليمة وإيجاد المناخ الاستثماري الملائم سيعني استمرار نزوح جزء كبير من الموارد المالية الوطنية إلى الخارج .

ولعل من المفيد حين محاولة الحديث عن استحقاقات التقوية المالية والمصرفية الحديثة والتحديات التي تواجه العمل المالي والمصرفي التذكير بمايلي:

أولاً : تنمية الجهاز المصرفي :

يأتي في مقدمة تنمية الجهاز المصرفي تطوير الإطار المؤسسي للمصارف بما يدعم التحول نحو الصيرفة الحديثة والمتنوعة والدخول إلى ميادين عمل جديدة كالتأجير التمويلي وصيرفة الأعمال والاستثمار والتأمين وغيرها من حيث تنويع وتحديث قاعدة الخدمات والمنتجات والصيرفة الالكترونية، وتقديمها لخدمات الصيرفة المنزلية، والصيرفة المكتبية، والصيرفة الهاتفية وتقديم الخدمات المالية والمصرفية عبر الانترنت خاصة وأن هذه الخدمات واستخدام الركائز الالكترونية في العمل المصرفي يوفر خفضاً في التكاليف والأسعار على حد سواء . إذ توضح التقارير والإحصاءات العالمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية المقدمة للعملاء إلى أن تكلفة إجراء أي معاملة مصرفية في الصيرفه التقليدية تبلغ 1.07 دولار أمريكي مقارنة بحوالي 55 سنتاً إذا تمت بواسطة خدمة الهاتف و 25 سنتاً بواسطة أجهزة الصرف الآلي و 2 سنتاً فقط عبر الانترنت . كل ذلك أصبح ضرورياً من أجل تمكين البنوك من تطوير بناءها المؤسسي وبما يدعم تحولها نحو الصيرفة الشاملة والتي أصبحت في عالم اليوم اللغة التي يتحدث بها البنك العصري عند تعامله مع عملائه. ولا يفوتنا الإشارة إلى ضرورة قيام البنوك (بهدف توسعة نشاطها) بإنشاء صناديق الاستثمار كأحد الانشطة الهامة للبنوك بالإضافة إلى قيام البنوك بممارسة نشاط التأجير التمويلي واستثمار البنك لأمواله بفائدة مناسبة وبضمان قوامه الأساسي ملكية الأصول موضوع التمويل .

ومـــن الأنشـــطة المطلوب استحداثها هي إنشاء إدارة جديدة متخصصة باسم (إدارة أمـــناء الاســـتثمار) وتهـــدف إلـــى التوسع في مجال الخدمات التسويقية المقدمة عن طريق البنوك وأهم الخدمات التي تؤديها :

- توفـــير وتطويـــر وتـــنويع الخدمـــات المصرفية اللازمة للمستثمرين بهدف معاونتهم في توظيف أموالهم في أفضل مجالات الاستثمار .
- تنظيم الاكتتاب في الشركات الجديدة والقيام بإجراءات تأسيسها .
- إعـــداد دراســـات الجـــدوى وتقديـــم المعونة والمشورة في مجال الاستثمار وتسويق العقارات بأحدث الأساليب .
- سداد الالتزامات نيابة عن العملاء .

بالإضافة إلى ما سبق على المصارف أن تسعى إلى توسيع أنشطتها وذلك من خـــلال قيامها بتطوير قاعدة تمويلها سواء من مصادر ذاتية أو من مصادر أخرى غـــير ذاتـــية وذلك من خلال إحداث زيادات كبيرة فيى رساميلها الخاصة وحقوق مســـاهميها وتطوير برامج الادخار والاستثمار وإطلاق إصدارات مصرفية دولية والارتـــباط بخطـــوط ائـــتمان إقليمـــية عربية ودولية . وقد أصبح ميدان تمويل المشـــاريع ميدان عمل متزايد الأهمية وتستدعي الظروف زيادة وتيرة التسهيلات الائتمانـــية والقـــروض المصـــرفية المشـــتركة لمشروعات استثمارية أو إنمائية وبصـــيغ مبتكره ومتطورة مثل (B.O.O.T) وغيرها وبما لا يتعارض مع وجود أنظمة احترازية للبنوك تعزز درجة انخفاض المخاطر الائتمانية .

ومـــن جانـــب أخـــر تبرز ضرورة تطوير أساليب الرقابة والإفصاح بحيث يتم تحســـين آلـــيات الـــرقابة الخارجية والداخلية وسياسات الضبط الداخلي وتحسين طـــرق إعـــداد التقارير واعتماد المعايير الدولية للمحاسبة، وكذا ضرورة تطوير المصـــارف استراتيجياتها وسياساتها في مجال إدارة المخاطر وإدارة الموجودات

والمطلوبات وتنمية إمكاناتها في ميدان إدارة الأزمات، وزيادة الاستثمار في الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة، وهناك حاجة ماسة إلى بيانات مصرفية دقيقة وشاملة وتوفير الحد الأدنى للافصاح، لأنه من المتفق عليه أن المنافسة تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة وعليه تبرز الحاجة إلى الكثير من الجهد لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المصرفية بشكل مناسب لجذب المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب . إن ضعف نظم الرقابة وعدم كفاية نظم الأفصاح بالإضافة إلى ضعف الكوادر الفنية والإدارية جعل العمل المصرفي أكثر عرضه للأخطاء والمخالفات والتجاوزات (قروض المجالات) عكست حقيقة المخاطر التي تواجه العمل المصرفي .

ثانياً : اندماج البنوك[24] :

تعرضت الأنظمة المالية والمصرفية لتغيرات جذرية خلال العقدين الأخيرين وأصبحت المنافسة العالمية بين المؤسسات المالية والمصرفية واقعاً لا يمكن تجاهله في ظل ترسخ العولمة يوماً بعد يوم، ورغبة في زيادة قدراتها التنافسية اتجهت المصارف إلى الاندماج مع بعضها البعض لتكوين كيانات مصرفية عملاقة وقوية لتتغلب على المصاعب التي بدأت تواجهها ومن بين الأسباب التي دعمت الاتجاه العالمي نحو الاندماج ما يلي :

1) انخفاض العائد المتحقق من الأنشطة المصرفية التقليدية في ظل اتجاهها الانكماشي المستمر .
2) الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتحقيق معدل تركز عال في الأسواق المصرفية الرئيسية والفرعية والذي بدوره سوف يؤدي إلى تحقيق الثقة بدرجة أكبر لدى العملاء .
3) إمكانية تقديم خدمات تمويلية (كبيرة الحجم) .
4) التوسع في استخدام الأدوات الحديثة ذات التكاليف العالية .... الخ .

وفـــي ظـــل صغر أحجام مصارفنا مقارنة مع المصارف الأخرى في الأسواق المحلـــية والأقليمـــية والدولـــية. فقد بلغت موجودات مصارف الدول العربية عام 2000م حوالـــي 552 مليار دولار، وهذا في الواقع يقل عن أصول بنك واحد من كبريات المصارف العالمية[25] . وبمقارنة ترتيب وحجم المصارف العربية الكبيرة بالمقارنة مع المصارف العالمية الكبيرة يلاحظ أن أكبر بنك من حيث رأسماله هو البـــنك الســـعودي الأمريكـــي لـــم يتجاوز ترتيبه 147 عالمياً عام 2000م، ومن المؤشرات التي تعكس صغر حجم المصارف العربية أن عدد المصارف التي تزيد موجوداتهـــا عـــن 15 مليار دولار في العام 2000م بلغ (9) مصارف فقط وعدد المصارف التي تزيد حقوق مساهميها عن مليارى دولار بلغ (4) مصارف فقط[26] . والســـؤال أيـــن موقـــع مصـــارفنا اليمنية من هذه المواقع المصرفية الاقليمية والدولية ؟ فتصدمنا المؤشرات:

فـــالواقع أن الجهـــاز المصرفي اليمني لا زال يعاني من كثرة القيود وصعوبة الحركة وصغر حجم الوحدات المصرفية وضعف هياكلها التمويلية والمالية بوجه عام، بالإضافة إلى الحرص على الكيانات شبه العائلية أو شبه المغلقة، ولقد بدأ البنك المركزي اليمني محاولة التغلب على هذه الظاهرة في الوقت الراهن بتحديد حـــدود دنـــيا لـــرأس مـــال البـــنوك (رضوخاً لمقررات بازل) إلى مليار ومأتين وخمســـين مليون ريال يمني[27] وذلك بهدف إيجاد بنوك ذات هياكل مالية قوية. ويكفـــي أن نعـــرف في هذا الجانب أن رأسمال بنك (SANWABANK) الياباني 22.6 ملـــيار دولار ووصـــلت موجوداته إلى 582 مليار دولار وفقاً لبيانات عام 1994م، وهـــو مـــا يفـــوق موجـــودات المصـــارف العربية قاطبة وفقاً لبيانات عـــام 2000م، ويعتبر هذا البنك الياباني البنك الأول في العالم وفق تصنيف مجلة الـــ BANKER لأكبر 1000 بنك عالمي من حيث الموجودات للعام 1994م[28]. بيـــنما في العام 1996م بلغت موجودات بنك طوكيو – ميتسوبيشي الياباني 648

مليار دولار أمريكي وفقاً للتصنيف العالمي لأكبر ألف بنك في العالم، يضم 56 مصرفاً عربياً أولها البنك العربي في المرتبة 162 . وفي عام 1997م أزداد عدد البنوك العربية الداخلة في التصنيف ليصل إلى 64 بنكاً أولها في المرتبة 161 البنك التجاري السعودي يليه بنك الرياض في المرتبة 165 ثم البنك العربي في المرتبة 235(29) . ويظل السؤال قائماً : أين موقع المصارف اليمنية ؟

العملاء وثقافة التغيير[30] :

بعد أن يكون الجهاز المصرفي بمختلف تكويناته قد قطع شوطاً في سبيل تحديث العمل المصرفي استعداداً للمستقبل وللمنافسة الدولية وخاصة بعد حلول أجل تنفيذ اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية باعتبارها أحد ملاحق اتفاقية منظمة التجارة العالمية، يبقى سؤال ملح إلا وهو : هل العملاء مستعدين لمواكبة التغير الحاصل في العمل المصرفي والثورة التكنولوجية المتجددة ؟ إذ كما أن العمل المصرفي الحديث يتطلب تغيير ثقافة موظفي المصرف في اتجاهات التسويق والبيع وخدمة العملاء، فإن قبول العملاء لهذا التغيير في آليات توزيع الخدمة الجديدة يشكل شرطاً أساسياً وحيوياً لنجاح استثمار المصرف في التكنولوجيا والمكننه، وهذا الأمر صعب في الغالب وهو يتطلب دائماً فترة طويلة وتكاليف كبيرة لأننا ما نحاول عمله هنا هو تغيير العادات السلوكية للناس، لكن بواسطة أنظمة وأجهزة قريبة من العملاء المستخدمين وبرامج الحوافز والتصميم والعزم فإن التغيير يمكن تحقيقه .

الخاتمة

استهدفت الورقة البحثية عبر اقسامها المختلفة استعراض خصائص القطاع المصرفي اليمني من حيث الإطار المؤسسي وهيكل وسلوك الوحدات المصرفية العاملة الأمر الذي يؤثر بدوره على الأداء العام للقطاع المصرفي وخلصت الورقة إلى نتائج أهمها : أن البيئة المصرفية والبيئة غير المصرفية المحيطة بالقطاع

المصـــرفي هـــي بيـــئة معقـــدة بسبب المشاكل والأزمات الاقتصادية والسياسية والإداريـــة التـــي لازمـــت الاقتصاد اليمني والتي أفرزت مظاهر ضعف عديدة في الجهـــاز المصـــرفي تمثلـــت في محدودية عدد المصارف وصغر حجمها وضعف مراكـــزها المالية واختلال هياكلها التنظيمية والإدارية وتعرضها للمخاطر وضعف الأداء .

وخـــلال عقـــد التســـعينات بدأت الحكومة اليمنية أولى خطواتها نحو التحرير المالـــي والمصرفي حيث تحولت إلى سياسة (الانفتاح الاقتصادي) والسعي نحو تحســـين البيـــئة المؤسســـية والتشريعية لجذب رؤوس الأموال المحلية والعربية والدولـــية وذلك من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي بدأت الحكومة تطبيقه منذ النصف الأول من عام 1995م .

وإذا كان أحدث تقييم لمؤسسة Moodys الدولية أن أداء القطاعات المصرفية العربـــية (متوسط) ولم يصنف أداء المصارف اليمنية لا في المستوى (المتوسط) ولا (الضـــعيف) فأيـــن موقع مصارفنا إذاً ؟ والحقيقة أن انخفاض مستوى أداء المصـــارف اليمنية يعود في جزء منه إلى انخفاض درجة المنافسة بين الوحدات المصـــرفية وضـــعف المراكـــز المالـــية ومحدوديـــة الخدمات المصرفية المقدمة بالإضـــافة إلـــى ضيق نطاق السوق النقدي، الأمر الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على الأداء في القطاع المصرفي .

ومـــع قـــرب موعد نفاذ اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية التي تم التوقيع علـــيها مـــن قـــبل ما يزيد على سبعين دولة في جنيف عام 1997م . واستعداداً للمســـتقبل والمنافسة المصرفية والمالية العالمية ومواكبة للتغيرات الحاصله في العمـــل المصـــرفي والثورة التكنولوجية برزت وتبرز تحديات متعلقة بالمستجدات الخاصة بالتحولات الاقتصادية المحلية وتحديات أكبر بسبب التحولات التي طرأت علـــى الصناعة المصرفية على المستوى العالمي والتحدي الأخر هو مدى إمكانية

التعامل مع هذه المعطيات على المستوى المحلي والدولي وكيفية الاستفادة من إيجابياتها في تعظيم الفوائد المتوقعة والتحوطات بهدف تقليل الخسائر التي ربما تنتج عنها .

اثبتت بيانات واضحاً أن المعالجات الوقتية والجزئية للمشاكل التي تعاني منها المصارف اليمنية لم تعد تناسب طبيعة التحديات التي أفرزتها أحداث العام الجديد، وبناء عليه فإن المعالجات المتمثلة في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي تمثل عملية جراحية لابد منها، إذ ليس من سبيل للتخيف مع الواقع المالي والمصرفي خصوصاً والاقتصادي عموماً غير بناء كيانات مصرفية قوية وسليمة وقادرة على الصمود والمنافسة .

وهكذا تخلص الورقة البحثية إلى أهمية العمل على عدد من المحاور الرئيسية:

- المحور الأول : تهيئة البيئة المؤسسية والتنافسية لتقديم الخدمات المالية بدرجة أعلى من الكفاءة والعمل على استحداث خدمات مالية جديدة لتنويع خطى أداء الخدمات المصرفية على المستوى المحلي بما يتلائم على المستوى العالمي وكذلك التوسع في منح التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص وفي الحدود المتعارف عليها والعمل على نشر فروع الوحدات المصرفية والتوسع في إنشاء مصارف جديدة مع إقامة برامج تدريبية مكثفة للعاملين بالجهاز المصرفي، مما يساعدها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة التي ستحتاج دائماً لإدخالها لمواكبة التطورات الدولية.
- المحور الثاني : دراسة إجراء عدد من الاندماجات بين البنوك مما سوف يسمح بأداء أفضل للجهاز المصرفي من خلال وجود بنوك ذات مراكز مالية قوية، على أن يكون ذلك واضحاً بأن سياسة اندماج البنوك تعد وسيلة

وليست هدفاً، حيث ينبغي أن يرتبط ذلك باستراتيجية لتطوير البنوك المندمجة حتى تحقق الفوائد المرجوة.

- المحـــور الثالـــث : رغـــم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة والتي تتضـــمن الانســـحاب التدريجـــي للدولة من عدد من القطاعات وتطوير دور القطـــاع الخـــاص فـــي النشـــاط الاقتصادي، إلا أنه لا تزال المصارف التابعة للقطاع العام تهيمن على القطاع المصرفي ولا تزال سياسات إدارية تتحكم في بعـــض متغيرات النشاط المصرفي وعليه يتوجب على السلطة النقدية تحرير كـــامل المتغيرات النقدية التي تتحكم في العمل المصرفي وتحقيق التوازن في سوق النقود وفقاً لآليات العرض والطلب.

كمـــا يتوجب على المصارف أن تهتم بتقديم الخدمات المصرفية الشاملة وإنشـــاء إدارة أمـــناء الاســـتثمار وإنشاء صناديق الاستثمار والقيام بخدمات مصرفية شاملة مع تقديم خدمات نوعية تشكل عامل جذب للعملاء .

- المحـــور الـــرابع : العمـــل على استكمال الأساس القانوني والترتيبات الفنية لإنشـــاء ســـوق المال في اليمن نظراً لأهميته البالغة للاقتصاد القومي وكونه يشكل عامل جذب للاستثمارات المحلية والاقليمية العربية والدولية .

المراجع والهوامش

1) صـــندوق النقد العربي، اقتصاد الجمهورية اليمنية، الصندوق، أبو ظبي(بدون تاريخ)، صـــ72 .
2) البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، صنعاء، 2000م، صـــ93-94 .
3) المرجع السابق نفس الصفحة .
4) نفس المرجع والصفحة .
5) البـــنك الأهلـــي المصـــري، النشـــرة الاقتصـــادية، دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد القومي، العدد 4 مجلد 39 القاهرة، 1986م، صـــ301.

6) د. عبدالحميد القاضي، السياسة النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية، مصر المعاصرة السنة (65) العدد (355) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، القاهرة، 1974م، صـ50-51 .

7) البنك المركزي اليمني، مرجع سابق صـ93-94 .

8) البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، صنعاء، 1993م، صـ95 .

9) يتم حساب مقياس الكثافة المصرفية على أنها (عدد الوحدات المصرفية × 10.000/ عدد السكان) ويتراوح المقياس بين الصفر والواحد الصحيح حيث كلما اقترب من الواحد الصحيح دل ذلك على تحسن الكثافة المصرفية .

10) د. محمد الميتمي، أزمة العملة اليمنية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، 1997م، صـ9 .

11) محتسبة من البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعامي 1995-1996م صنعاء، صـ89، صـ364 .

12) حول هذا الموضوع يمكن مراجعة د. معبد علي الجارحي، التطورات والسياسات النقدية في مصر، مصر المعاصرة السنة (75) العدد (396) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، القاهرة، 1984م، صـ10-63 .

13) البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، صنعاء، 1994م، صـ46 .

14) د. سعيد الشيباني، نشوء وتطور النظام المصرفي في اليمن الشطرية والموحدة 1839-1990م، ندوة النظام المصرفي في اليمن، المجلس الاستشاري الكتاب رقم (8)، صنعاء، 1998م، صـ99.

15) أحمد عبدالرحمن السماوى، واقع النظام المصرفي، ندوة النظام المصرفي في اليمن، المجلس الاستشاري الكتاب رقم (8)، صنعاء، 1998م، صـ2.

16) الجمهورية اليمنية -مجلس النواب، قانون الاستثمار رقم (22) صنعاء، إبريل 1991م، صـ72 .

17) د. علي نصار (محرر) الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي (ندوة المعهد العربي للتخطيط)، الكويت 27- 29 مايو 1989م، دار الرازي، بيروت 1991، صـ98 وما بعدها .

18) حول هذا الموضوع يمكن العودة إلى د. حيدر الهاشمي(محرر)إعادة تدوير الأصول العربية المستثمرة في الخارج للمنطقة العربية (ندوة) المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1990م، صـ21، 22 .

19) حول معوقات الاستثمار في اليمن أنظر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة، الكويت، 1996م، صـ 34-35 .

20) رشا مصطفى عوض، خصائص القطاع المصرفي في جمهورية مصر العربية، في (القطاع المصرفي في الدول العربية) تحرير د. رياض الدهال، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001م، صـ41 .

21) نصر الدين سليمان، أداء المصارف السودانية في (القطاع المصرفي في الدول العربية) تحرير د. رياض الدهال، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001م، صـ99 .

22) مصطفى قارة، إصلاح القطاع المالي والمصرفي، تجارب بعض الدول العربية في (القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة)، تحرير محمد الفنيش، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2000م، صـ152 .

23) نقلاً عن، رشا مصطفى عوض، مرجع سابق، صـ44 .

24) رشدي صالح عبدالفتاح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية، 1999م، صـ28 .

25) اتحاد المصارف العربية، مجلة الاتحاد، العدد(249) بيروت، يوليو سبتمبر، 2001م، صـ37.

26) المرجع السابق، نفس الصفحة .
27) البنك المركزي اليمني التقرير السنوي 2000م، مرجع سابق صـ47 .
28) د. عدنان هندي المصارف العربية على مشارف القرن 21 مجلة اتحاد المصارف العربية العدد (1197) بيروت، يناير 1997، صـ50-53 .
29) رشدي صالح عبدالفتاح، مرجع سابق، صـ34 .
30) جوزف طربيه (الصيرفة الالكترونية - تطبيق التكنولوجيا للصمود والنجاح في الاقتصاد الجديد) ندوة (تقنيات وأساليب العمل المصرفي الحديث)، صنعاء، 26-2001/3/28م، صـ17 .